



دراسة وتحليل مؤشرات الأعمال في بيئة الاقتصاد العراقي

م.م. مصطفى راشد علي
كلية مزايا الأهلية الجامعة

م. سونيا أرزروني وارتان
مركز دراسات البصرة والخليج العربي

المستخلص

إن وضع العراق في مؤشر سهولة أداء الأعمال يستدعي العمل على إيجاد نقاط الضعف الأساسية في هذا المؤشر ومحاولة معالجتها، وبما أن هذه المؤشرات تخص عمل القطاع الخاص، إن تحسين وضع العراق في مؤشرات بيئة الأعمال يستدعي إتباع العديد من السياسات التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وأهمها الإصلاح القانوني والتنظيمي في جميع الجوانب المرتبطة بعمل هذا القطاع، وكذلك الحاجة إلى القضاء على الكثير من الأسباب المؤدية إلى فشل آلية السوق، إذ يقع العراق في المراتب المتأخرة والأكثر بطئاً في تصنيف ممارسة أنشطة الأعمال، مما يدل على ضعف البيئة المصرفية، فضلاً عن ضعف البنية المالية، وضعف كفاءة مؤسسات التمويل، وكذلك افتقار العراق إلى المؤسسات والكوادر الكفوءة لتسهيل عمل التجارة وإدارتها، وتدني مستوى البنية التحتية للمؤسسات، وتشوه المؤسسات العامة والخاصة، إضافة إلى استغلال النفوذ السياسي في توجيه السياسات الاقتصادية، كما إن ضعف المؤسسات القانونية والقضائية في تنفيذ إجراءاتها، كل هذه المعوقات ساهمت بخلق بيئة أعمال مشوهة وغير مستقرة وغير فاعلة في العراق.

Study and Analysis of Business Indicators in the Environment of the Iraqi Economy

Abstract

The situation of Iraq in the index of ease business performance requires to work on finding key weaknesses in this indicator and try to handle them , and as these indicators are specific to the work of the private sector, so improving the situation of Iraq in the indicators of the business environment requires adoption of many policies aimed to enhance the competitiveness of the private sector . The most important are; the legal and regulatory reform in all aspects related to the work of this sector, the need to eliminate many of the reasons leading to the failure of the market mechanism. Iraq is in the back ranks ,and the most slow in the classification of doing business that shows the weakness of the banking environment, as well as weak financial infrastructure, and weakness in the efficiency of funding institutions. Iraq's lack of efficient institutions and staff to facilitate the work and management trade, low level of institutional infrastructure, the public and private institutions distort , as well as the exploit of the political influence in guiding economic policies , and the weakness of legal and judicial institutions in the implementation of their procedures, all these obstacles contributed to create a distorted , unstable and ineffective business environment in Iraq.



المقدمة

تتميز بيئة الأعمال الاستثمارية بوجود العديد من المحفزات الضرورية المساعدة لجذب وإقامة الاستثمارات المحلية والأجنبية، فضلاً عن توفر مؤشرات لاقتصاد كلي جيد، وحالة من الاستقرار المالي والنقدي مع مستويات نمو اقتصادي متسارعة، كذلك وجود إطار قانوني يقدم الضمانات وحوافز مادية ومالية وامتيازات وتسهيلات لدعم القطاع الخاص المحلي والأجنبي، فعدم مرونة المؤسسات الحكومية والبيروقراطية والمركزية الإدارية، وغياب العمل بالنافذة الواحدة، وسهولة تأمين النشاطات التجارية ووجود عوامل أخرى، من شأنها إن تنعكس سلباً على مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وفقاً للتقرير العالمي، ونظراً لأهمية الاستثمار في سد فجوة الادخار - الاستثمار يسعى العراق للاستفادة من حركة رؤوس الأموال العالمية من أجل النهوض باقتصاد البلد وتوفير التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية، إلا إن الاهتمام بالبيئة الاستثمارية لقطاع الأعمال ما يزال ضعيفاً فالقطاع العام هو المسيطر على النشاط الاقتصادي على الرغم من الترويج لآلية اقتصاد السوق.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث على ضرورة خلق بيئة تدعم قدرات قطاع الأعمال والذي يحتاج إلى مناخ ملائم للاستثمار والعمل على تحسين تنافسية مناخ الأعمال، حيث إن انعدام البيئة الاستثمارية الملائمة أو ضعفها سينعكس حتماً على جذب الاستثمار الوطني والأجنبي، إذ تعد البيئة الاستثمارية بمثابة الإشارات التي تمنع أو تجذب المستثمر نحوها، فالاستثمار المباشر الخاص المحلي والأجنبي مع الاستثمارات الحكومية تساهم بإعادة الأعمار والتنمية الاقتصادية.

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من نظرية مفادها: إن ضعف الأداء الحكومي وضعف البيئة القانونية والتشريعية، وعدم توجيه السياسة الاقتصادية صوب تفعيل القطاع الخاص، انعكس سلباً على استقرار مؤشرات أداء الأعمال في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث بأن بيئة الأعمال في العراق لا زالت طاردة بسبب ضعف القوانين والتشريعات، وضعف البنى التحتية، وضعف السياسات الاقتصادية وعدم فاعليتها، فضلاً عن هيمنة القطاع النفطي وإبعاده قطاعات أخرى جديدة في تحقيق معدلات نمو حقيقية داخل الاقتصاد.

هدف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على بيئة الأعمال في العراق، في ظل القوانين والآليات المتبعة، وتحليل واقع مؤشرات سهولة أداء الأعمال، وإعطاء نظرة استشراف مستقبلية للبيئة الاستثمارية وبيئة الأعمال الجاذبة في العراق.

أولاً: مفهوم المناخ الاستثماري ومناخ الأعمال

يعرف المناخ الاستثماري بأنه (مجموعة القوانين والسياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماره إلى بلد دون آخر، والتي تؤثر بدرجة كبيرة على قرار المستثمر ودفعه لاستغلال الاستثمارات المتاحة أو الامتيازات التي تمنح جذب الاستثمارات)⁽¹⁾، فيما تعرف بيئة الأعمال (بأنها البيئة التي ترتبط بالعوامل الاقتصادية والسياسية التي تؤثر بشكل سلبى أو إيجابى على القرار الاستثماري وتسمى هذه العوامل بـ(مناخ الاستثمار) والذي ينطوي على مجموعة من الأدوات



والمؤثرات التي تكون مشجعة للاستثمار أو معوقة للاستثمار⁽²⁾، فهناك العديد من العوامل التي تعيق التعاون بين المشاريع الاستثمارية وبيئة الأعمال.

إذ يواجه قطاع الأعمال في العراق مشاكل مهمة يتعلق بعضها بالبيئة الخارجية، بينما يتعلق البعض الآخر بالهيكل الداخلي والمؤسسية لها، ومع ظهور عدد من المتغيرات الاقتصادية الدولية، ولاسيما تلك الموجهة نحو تحرير التجارة وإزالة القيود التنظيمية الاقتصادية وهيمنة قوى السوق، إضافةً إلى المشاريع الساندة إلى القطاع الخاص في زيادة فرص العمل والحاجة الماسة إلى تشجيع المزيد من المبادرات في المشاريع وضرورة تقديم خدمات الدعم والمساعدة إلى المشاريع القائمة، بسبب أن النشاط الخاص القائم لم يستعد بعد لمواجهة التغيرات الإقليمية والعالمية وتلبية الاحتياجات المتزايدة لهذه المشاريع.

ثانياً: إشكالية القطاع الخاص ما بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي

يمكن للاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي أن يلعب دوراً مركزياً في تنمية القطاعات الاقتصادية وفق برامج وسياسات اقتصادية وتشريعية لتشجيع الاستثمار لاسيما الاستثمار المحلي للمساهمة في عملية النمو الاقتصادي إضافة إلى الانفتاح على الاستثمار الأجنبي لسد الفجوة في القدرات والإمكانات الفنية والتكنولوجية⁽³⁾، فقد تم إقرار الكثير من القوانين التي تخص الاستثمار ابتداءً من قانون الاستثمار الصناعي في القطاعين الخاص والمختلط رقم (21) لسنة 1977 بغية تخفيف القيود على الاستثمار الصناعي ومنحه عدداً من الامتيازات والإعفاءات وتوفير قطع الأراضي اللازمة لإقامة المشروع، وقانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 لتنظيم الشركات العاملة في العراق واستثمار الأموال العامة في العراق لرفع مستويات الأداء على نحو كفاء يخدم الاقتصاد العراقي⁽⁴⁾، فضلاً عن قانون تشجيع الاستثمار لعام 1998 الذي يعد خطوة بناءة لتشجيع الاستثمار الوطني، فضلاً عن تأسيس صندوق التنمية عام 2001 لتمويل النشاط الاستثماري الخاص برأس مال بلغ (70) مليون دولار، و(50) مليار دينار عراقي والذي مول (19) مشروعاً صناعياً في عموم العراق وبكلفة (10) مليار دينار عراقي⁽⁵⁾. ونتيجةً لظروف التي عاشها العراق من تدمير البنى التحتية وتوقف الصناعة وتدهور الإنتاج الزراعي لجأت الدولة إلى خيار القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وفي ظل أطار التحول نحو اقتصاد السوق صدرت العديد من التشريعات والقوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي ففي 2003/9/19 صدر قانون الاستثمار الأجنبي رقم (39) في إطار الإجراءات التي اتخذتها سلطة الإدارة المدنية برئاسة بول بريمر وتضمن القانون العديد من المزايا أهمها: ⁽⁶⁾

1. للمستثمرين الأجانب حقوق الشركات الوطنية نفسها في تملك الموجودات العراقية بنسبة (100%) باستثناء إنتاج النفط وتسويقه.
2. السماح للمصارف الأجنبية بشراء أسهم في المؤسسات المالية العراقية.
3. العمل على خصخصة المشاريع الحكومية باستثناء القطاع النفطي.
4. تحرير السقف الأعلى لضرائب دخل الأفراد والشركات بنسبة (15%).
5. خفض الرسوم الكمركية إلى (5%) وإعفاء الاستيرادات الإنسانية منها.
6. تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والأجنبية.



ونتيجة إلى التغيرات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العراقي التي أعقبت إصدار هذا القانون لجأت الدولة العراقية إلى إلغاء الأمر (39) الصادر عن سلطة الائتلاف وإصدار قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 لتنظيم الاستثمار الأجنبي⁽⁷⁾.

ثالثاً: المؤثرات الرئيسية على مناخ الأعمال في العراق

1. الهيمنة النفطية

يهيمن النفط حالياً على الاقتصاد العراقي إذ تصل مساهمته إلى (99%) من عوائد الصادرات و(95%) من إيرادات الدولة العامة⁽⁸⁾، مما يستوجب تطوير قاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً، كتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى جانب تطوير القطاع الخاص عموماً وغيرها من أشكال تعزيز القطاع الخاص، فإذا ما أنتجت لها البيئة المؤاتية يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إن تشكل مصدراً نابضاً ومستدام، فهي تنتج دخلاً لأصحاب الأعمال والعمل وأسرهم وتتيح الخدمات والمنتجات الضرورية وهي تضيف القيمة على الاقتصاد عبر حشد الاستثمار المحلي والأجنبي، بمعنى إن الاستثمار في القطاع النفطي ساهم بأبعاد الاستثمار عن القطاعات الاقتصادية الحيوية الأخرى.

2. الإطار التشريعي لتأسيس الأعمال

يشير الدستور العراقي الأسس والحقوق المطلوبة لتأسيس شركة خاصة وإدارتها وتنص المادة 23 من الدستور العراقي على حماية الملكية الخاصة وإن للمالك الحق في الاستفادة والاستثمار والتصرف في الملكية ضمن حدود القانون، وتضمن هذه المادة لكل مواطن عراقي الحق في حيازة الممتلكات في أي مكان في العراق مع خطر الملكية لأغراض التغير السكاني، وما لم يكن هناك إعفاء بموجب القانون، لا يحق لأي شخص آخر من الأجانب امتلاك العقارات في العراق، وتناولت المادة (27) الممتلكات العامة والأحكام المتصلة بحماية ممتلكات الدولة، وتنص المادة 137 على أن تكمل هيئة دعاوى الملكية أداء وظائفها⁽⁹⁾.

3. الفساد المالي والإداري

يصنف مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية العراق بالمرتبة الثالثة من بين الدول الأكثر فساداً في العالم خلال الأعوام 2006 - 2007 - 2008 وفي المرتبة الرابعة في عام 2009 وفي عام 2011 أصبح العراق في المرتبة 175 من أصل 183 دولة، وفي عام 2012 أصبح العراق في المرتبة 169 من أصل 176 دولة، فيما احتل العراق المركز 170 من أصل 174 دولة في عام 2014، وفي عام 2015 احتل العراق المرتبة 161 ليقع في ذيل القائمة المكونة من 176 بلداً⁽¹⁰⁾. وتشير مؤشرات الفساد التي جمعها البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، إن العراق واحد من الدول الأكثر فساداً في العالم كما هو مبين في الجدول الآتي:



جدول (1) مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (2003 – 2015)

السنة	المرتبة من مجموع الدول	مؤشر الدرجة	عدد البلدان الكلي
2003	113	2,2	132
2004	129	2,1	145
2005	137	2,2	158
2006	160	1,9	163
2007	178	1,5	180
2008	178	1,5	180
2009	179	1,5	183
2010	175	1,5	183
2011	175	1,8	183
2012	169	1,8	176
2013	169	1,8	178
2014	170	1,6	174
2015	161	1,6	176

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على:

www.egycfi.org.eg

(1) تقرير الفساد العالمي 2011، متاح على الرابط التالي:

(2) تقرير منظمة الشفافية الدولية للسنوات (2012-2016) متاح على الرابط التالي: www.iraqicp.com

4. القوى العاملة وسوق العمل

القوى العاملة في العراق تتأثر بشكل كبير بأداء متدني لسوق العمل، مع ارتفاع البطالة وقلة التوظيف، فأصبح السكان يواجهون مصاعب اقتصادية خطيرة فالدور المهيمن للمؤسسات المملوكة من الدولة في الاقتصاد العراقي كان له الأثر الكبير على العمالة، فالإنتاجية ضعيفة في هذه المؤسسات، فقد شهدت فقدان وظائف ولا زالت هناك حاجة لفرص استخدام جديدة في الاقتصاد غير الحكومي للبدء بملء العجز في الاستخدام، وإن أحد الأسباب الرئيسية لمستويات البطالة المرتفعة هو انتشار العمالة النظامية في سوق عمل مدني إلى حد كبير، حيث كانت الدولة صاحب العمل الرئيسي، فالحكومة تزود بثلاث الوظائف النظامية، فضلاً عن ذلك فإن فائض (200) مؤسسة تملكها الدولة يعتبر إلى حد كبير عائناً أمام النمو الاقتصادي والإنتاجية المحسنة، فهذه المؤسسات هي أرث سياسات التخطيط المركزي والتي تؤدي إلى استنزاف كبير في الميزانية مع إنفاق أكثر من (3 - 5%) من إجمالي الموازنة على هذا القطاع، ويمكن للمؤسسات المملوكة من الدولة إن تسبب زحمة في الأسواق حيث يمكن للمؤسسات الخاصة الجديدة والناشئة العمل على تخفيف نفوذ هذه المؤسسات إلى التمويل والعمل وغيرها⁽¹¹⁾.

5. تركيبة قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006

يتطلب قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 موافقة ما لا يقل عن ثلاث وزارات إضافية إلى اللجنة القومية للاستثمار على أي قرار يتعلق بأية مرحلة من مراحل ممارسة الأعمال، فوزارة التجارة مسئولة عن أعداد الملفات والأوراق الخاصة ببدء أي مشروع، ووزارة المالية لها الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بالأرض والضرائب، ووزارة الصناعة والمعادن تقدم التراخيص النهائية، وتشرف اللجنة القومية للاستثمار على كل ذلك، بل قد تشارك في العملية وزارات أخرى أيضاً، وذلك حسب ظروف كل استثمار⁽¹²⁾، وبطبيعة الحال



فأن عدم الوضوح القانوني يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي، وفي الظروف العالمية الحالية، ومع قلة فرص التمويل يجنح المستثمرين إلى الاستثمار في البلدان التي تتمتع بأطر قانونية واضحة ولديها وسائل فعالة لتنفيذ هذه القوانين وتتسم معاملاتها بالشفافية حتى تصبح استثماراتهم مجزية.

6. أعمال غير رسمية (اقتصاد الظل)

أبرزت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها الاقتصاد العراقي العديد من الآثار السلبية وتكريس بيئة موازية للاقتصاد الرسمي تتسم بالظل، والتي من شأنها تشجيع النشاط الخاص غير المرخص على إقامة مختلف أنواع الورش والمصانع والمعامل غير المرخصة وغير المجازة، والتي لا تحمل علامات تجارية أو صناعية مميزة وغير مسجلة لدى اتحاد الغرف التجارية أو اتحاد الصناعات العراقي، كما أن الظروف الأمنية والسياسية غير المستقرة نجمت عنها تجاوزات على الأراضي الزراعية التي توجد فيها مقالع لمواد البناء والتشييد، في العديد من المحافظات، وانتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبائعي التجزئة بشكل عشوائي غير منظم بعيداً عن الرقابة الحكومية، أو سيطرة الدولة ونفاذ القانون وأصبح ذلك يمثل سمة اتصفت بها معظم الأنشطة الخاصة في العراق⁽¹³⁾.

رابعاً: دراسة مؤشرات سهولة أداء الأعمال

تتضمن دراسة أنشطة الأعمال (10) مجالات في حياة مؤسسة الأعمال وهي بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، وتوظيف العمال، مع إضافة مؤشر مستحدث وهو توصيل الكهرباء، وتستخدم هذه المؤشرات في تحليل النواتج الاقتصادية وتحديد الإصلاحات الناجحة في مجال أنظمة أنشطة الأعمال أين نجحت وأسباب هذا النجاح⁽¹⁴⁾.

فقد استحدث مؤشر السهولة ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً منذ عام 2004 عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهو مؤشر مركب يتكون من عشرة مكونات فرعية تتكون منها قاعدة بيئة أداء الأعمال، ويقاس المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على النشاط الخاص، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف وضع أسس للتقييس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في دول العالم كافة، فقد دخل العراق في هذا المؤشر لأول مرة عام 2005، ووفقاً لهذا المؤشر احتل العراق المرتبة 114 لعام 2005 من أصل 155 دولة ليتراجع إلى 145 عام 2006 من أصل 175 دولة ضمها المؤشر وتراجع بعدها إلى المرتبة 146 عام 2007 عالمياً استناداً إلى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال والصادر مؤخراً من دائرة التنمية الاقتصادية بالشراكة مع صندوق النقد العربي والوكالة الأمريكية للتنمية العربية⁽¹⁵⁾، فالعراق يحتاج تشخيص المعوقات التي تقف وراء صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال في العراق، وعلى وفق هذا المؤشر فإن بيئة أداء الأعمال تعاني من صعوبات عدة متعلقة بتأسيس المشاريع واستخراج التراخيص وحماية المستثمر وغير ذلك، ويتكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشرة مؤشرات تشمل:-⁽¹⁶⁾

1. مؤشر بدء النشاط التجاري: ويتضمن عدد الإجراءات والمدة الزمنية، والتكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد، والحد الأدنى من رأس المال لبدء المشروع كنسبة من متوسط دخل الفرد .



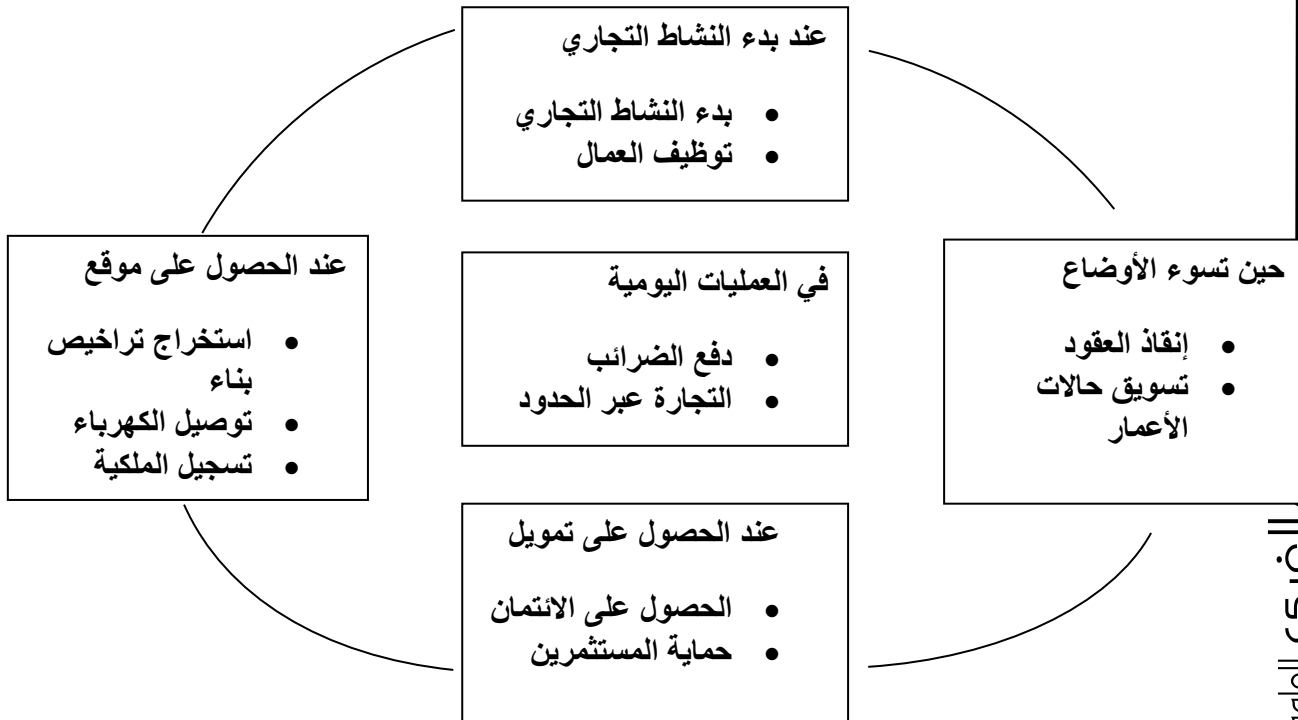
2. **مؤشر استخراج التراخيص:** ويشمل عدد الإجراءات والمدة الزمنية والتكلفة كنسبة من متوسط دخل الفرد
 3. **مؤشر توظيف العاملين:** ويشمل مؤشر صعوبة التوظيف ، ومؤشر ساعات العمل وصعوبة الفصل من العمل ومؤشر كلفة التعيين كنسبة من الراتب ومؤشر كلفة الفصل من العمل (لأجر).
 4. **مؤشر تسجيل الملكية :** ويشمل عدد الإجراءات والمدة الزمنية والتكلفة كنسبة من قيمة الممتلكات.
 5. **مؤشر الحصول على الائتمان:** ويشمل مؤشر الحقوق القانونية ومؤشر معلومات الائتمان.
 6. **مؤشر حماية المستثمرين:** ويشمل مؤشر مدى الإفصاح ومؤشر مدى المسؤولية المباشرة، ومؤشر قضايا المساهمين (مع المديرين والموظفين) بسبب سوء الإدارة .
 7. **مؤشر دفع الضرائب :** ويشمل عدد الضرائب المدفوعة كالمدة المستغرقة ومجموع الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية .
 8. **مؤشر التجارة عبر الحدود :** ويشمل مستندات التصدير، ومدى التصدير وتكلفة التصدير، مدة الاستيراد وتكلفة الاستيراد.
 9. **مؤشر إنفاذ العقود :** وتشمل الإجراءات ، مدة وتكلفة حل النزاعات التجارية.
 10. **مؤشر الكهرباء:** تم استحداث هذا المؤشر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2012 ويشمل سهولة الحصول على الطاقة الكهربائية والتكاليف والوقت اللازم للحصول عليها.
 11. **مؤشر تسوية حالات الإعسار:** ويشمل المدة، والتكلفة كنسبة الأموال بعد الإفلاس.
- جدول (2) المستويات المعيارية لأحد عشر مؤشراً في أنظمة أنشطة الأعمال

المؤشر	مدى التعقيد وتكلفة إجراءات الأعمال
بدء النشاط التجاري	الإجراءات، والزمن، والتكلفة، والحد الأدنى اللازم لرأس المال
استخراج تراخيص البناء	الإجراءات، الوقت، والتكلفة
توصيل الكهرباء	الإجراءات، الوقت، والتكلفة
تسجيل الملكية	الإجراءات، الوقت، والتكلفة
دفع الضرائب	السداد، الوقت، والسعر الإجمالي للضريبة
التجارة عبر الحدود	المستندات، الوقت، والتكلفة
الحصول على الائتمان	قوانين الضمانات المنقولة، ونظم معلومات الائتمان
حماية المستثمرين	الإفصاح والمسؤولية في معاملات الأطراف المعنية
إنفاذ العقود	الإجراءات، الوقت، والتكلفة المطلوبة لتسوية نزاع تجاري
تسوية حالات الإعسار	الوقت، والتكلفة والنتيجة ومعدل الاسترداد
توظيف العمال	المرونة في أنظمة التوظيف

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2014، ص22.



شكل (1) دورة حياة أنشطة الأعمال



المصدر:- ممارسة أنشطة الأعمال، التقرير الخاص لمجموعة البنك الدولي لعام 2014، ص2.

خامساً: مؤشرات الأعمال في بيئة الاقتصاد العراقي

1. بدء النشاط التجاري

يسجل هذا المؤشر جميع الإجراءات المطلوبة رسمياً من صاحب منشأة الأعمال لبدء نشاط صناعي أو تجاري وتشغيله، واستخراج كافة التراخيص المطلوبة والتصاريح اللازمة، وتسجيلها لدى الجهات المختصة تتعلق بالشركة والموظفين، ويقاس هذا المؤشر ما يأتي:

جدول (3) مؤشر بدء النشاط التجاري في العراق للمدة (2010-2016)

السنة	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	التكلفة (من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي)	الحد الأدنى لرأس المال
2010	11	77	182.1	261.8
2011	11	77	115.7	207.4
2012	11	78	120.7	262.1
2013	11	80	150.7	270.9
2014	11	77	150.7	59.1
2015	11	71	115.8	57.3
*2016	10	29	39.8	13.4

- المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال، لسنوات مختلفة.

- * يمثل نصف عام 2016 وعدد الإجراءات والوقت لنصف عام 2016.

يوضح الجدول أعلاه أن عدد الإجراءات لبدء النشاط التجاري في العراق قد يكون ثابتاً في (11) إجراء، وإن الوقت المستغرق لبدء النشاط التجاري (77) يوم لينخفض إلى (29) يوم في عام 2016 وذلك بسبب صدور بعض التعليمات من قبل الحكومة التي تذل عدد الإجراءات بسبب خطط الكشف المتبعة من قبل



الحكومة، فيما كانت التكلفة من نصيب الفرد من الدخل القومي تتراوح ما بين (39.8-182.1) بالدولار، وإن الحد الأدنى المدفوع من رأس المال المودع لدى البنوك قبل إجراء التسجيل يتراوح بين (13.4-270.9) مليون دينار.

2. مؤشر استخراج التراخيص

يسجل هذا المؤشر جميع الإجراءات التي يلزم منشأة الأعمال استيفاؤها في قطاع التشييد والبناء، وتشمل إجراءات ومستندات الخطط وتصاميم البناء وخرائط الموقع وتحويلها إلى الأجهزة المختصة والحصول على كافة الموافقات والتراخيص والتصاريح اللازمة، ويقاس هذا المؤشر.

جدول (4) مؤشر استخراج التراخيص في العراق للمدة (2010-2016)

السنة	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	التكلفة (من متوسط الدخل القومي للفرد)
2010	15	245	917.9
2011	13	187	470
2012	13	187	470
2013	14	216	915.5
2014	14	215	915.0
2015	15	245	917.9
*2016	12	249	911

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على:

- تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

- * يمثل نصف عام 2016 التقرير النصف سنوي لمؤشرات سهولة أداء الأعمال.

يوضح الجدول أعلاه إجراءات مؤشر التراخيص في العراق تتراوح ما بين (12-15) إجراء، فيما يتراوح الوقت اللازم للحصول على ترخيص في العراق ما بين (187-216) يوم، أما تكلفة الحصول على ترخيص بدء النشاط تتراوح ما بين (470-915.5) دولار.

3. مؤشر توظيف العاملين

يقيس المؤشر القوانين والإجراءات الحكومية المنظمة للعمل، وعلى وجه التحديد ما يتعلق منها بتوظيف العاملين وفصلهم من الخدمة ومدى صرامة ساعات العمل، ويقاس المؤشر ما يأتي:

جدول (5) مؤشر توظيف العاملين في العراق للمدة (2010-2016)

السنة	مؤشر صعوبة التعيين	مؤشر صرامة ساعات العمل	مؤشر صعوبة الفصل من العمل	مؤشر صرامة قوانين العمل	تكاليف العمالة بخلاف الأجور المباشرة %	تكلفة الفصل من العمل
2010	39	65	40	40	14	0
2011	37	60	38	38	14	0
2012	39	65	20	38	13	0
2013	30	60	20	38	12	0
2014	33	60	20	38	13	0
2015	33	60	20	38	13	0
2016	33	60	20	38	12	0

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.



يوضح الجدول أعلاه أن مؤشر صعوبة التعيين يتراوح ما بين (30-39) من المؤشر الذي درجته تتراوح (0-100) وهي درجة منخفضة تبعاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في العراق، فيما بلغ مؤشر صرامة ساعات العمل في العراق ما بين (60-65) وهي درجة جيدة، ومؤشر صعوبة الفصل يأخذ درجة منخفضة تتراوح بين (20-40)، أما مؤشر صرامة قوانين العمل يتراوح ما بين (38-40) وهي درجة منخفضة، فيما كانت تكاليف العمالة في العراق ما بين (12%-14%) وهي نسبة منخفضة جداً، أما تكاليف الفصل من العمل صفر باعتبار قانون الفصل ضعيف.

4. مؤشر تسجيل الملكية

يسجل هذا المؤشر الإجراءات الضرورية عند قيام إحدى منشأة الأعمال (المشتري) بشراء عقار من منشأة أعمال أخرى (البائع) ومن ثم نقل سند الملكية إلى المشتري حتى يمكنها استخدام العقار (المشتري) لتوسيع أنشطة أعمالها، وكضمانة عينية للحصول على قروض جديدة أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك، ويقاس هذا المؤشر ما يأتي:

جدول (6) مؤشر تسجيل الملكية في العراق للمدة (2010-2016)

السنة	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	التكلفة (نسبة من قيمة العقار)
2010	5	24	20
2011	6	51	27.5
2012	6	53	29.9
2013	6	51	27.5
2014	6	53	29.8
2015	6	53	27.7
2016	5	51	8.2

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول أعلاه إجراءات تسجيل الملكية في العراق تتراوح ما بين (5-6) إجراء، وعدد الأيام لتسجيل الملكية في العراق ما بين (24-51) يوم لانجاز التسجيل، أما التكلفة المتحققة لانجاز التسجيل تتراوح ما بين (8.2% - 29.9%) من قيمة العقار.

5. مؤشر الحصول على الائتمان

يضع هذا المؤشر معايير لتقييم الحقوق القانونية للمقترضين والمقرضين، وتبادل المعلومات الائتمانية، ويقاس هذا المؤشر ما يأتي:



جدول (7) مؤشر الحصول على الائتمان في العراق للمدة (2010-2016)

السنة	مؤشر قوة الحقوق القانونية (10-0)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (6-0)	تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (%) من (عدد السكان الراشدين)	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (%) من (عدد السكان الراشدين)
2010	3	0	0	0
2011	4	1	0	0
2012	4	1	0	0
2013	3	0	0	0
2014	3	0	0	0
2015	1	0	0	0
2016	1	0	0	0

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول أعلاه أن مؤشر قوة الحقوق القانونية يتراوح ما بين (3-4) وهي نسبة منخفضة، وأن مؤشر عمق المعلومات الائتمانية يتراوح ما بين (0-1) وهي درجة منخفضة جداً، أما تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان صفراً، وكذلك تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان صفراً.

6. مؤشر حماية المستثمرين

يقيس هذا المؤشر قوة حماية المساهمين، ويبين هذا المؤشر أبعاد حماية المستثمرين، من خلال شفافية معاملات الأطراف ذوي العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح) وتحمل المسؤولية عن التبرج الذاتي واستغلال المنصب (مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة على سواء السلوك (سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى)⁽¹⁷⁾، ويقيس هذا المؤشر ما يأتي:

جدول (8) مؤشر حماية المستثمرين في العراق للمدة (2010-2016)

السنة	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)	مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى (0-10)	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
2010	4	4	4	4.0
2011	4	5	4	4.1
2012	4	5	4	3.9
2013	3	4	4	2.2
2014	3	4	4	2.2
2015	4	5	4	4.3
2016	4	5	5	5

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول أعلاه أن مؤشر نطاق الإفصاح ما بين (3-4) وهي نسبة منخفضة جداً على مستوى الإفصاح لدى المستثمرين، وإن مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة يتراوح ما بين (4-5) وهي نسبة تقع في منتصف درجة المؤشر تقريباً، أما مؤشر سهولة المساهمين بإقامة الدعوى يستقر عند الدرجة (4) من عشرة وهي درجة ضعيفة، في حين أن قوة مؤشر حماية المستثمرين تتراوح ما بين (2.2-4.3)



وهي نسبة منخفضة وتعني أن حماية المستثمرين منخفضة مما تنعكس سلباً على أداء المستثمرين ورجال الأعمال.

7. مؤشر دفع الضرائب

يسجل هذا المؤشر الضرائب والاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم دفعها واستقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً إدارياً في دفع الضرائب والاشتراكات، وتشمل الضرائب والاشتراكات الخاضعة للقياس مثل ضريبة الأرباح والضريبة على أرباح الشركات، واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب الخاصة بالعمالة التي يدفعها رب العمل وضريبة الأملاك، والضرائب على نقل الملكية والضريبة على توزيعات الأرباح وضريبة الأرباح الرأسمالية، والضريبة على المعاملات المالية ورسوم النظافة وضرائب المركبات والطرق، ويقاس هذا المؤشر ما يأتي:

جدول (9) مؤشر دفع الضرائب في العراق للمدة (2010-2016)

السنة	المدفوعات (عدد المرات سنوياً)	الوقت (بالساعات سنوياً)	إجمالي سعر الضريبة (% من الأرباح)
2010	12	219	22.1
2011	13	313	25.1
2012	13	312	24.2
2013	13	324	26.0
2014	13	312	24.7
2015	13	324	26.0
2016	14	312	27.8

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول أعلاه المدفوعات الضريبية على النشاط التجاري تتراوح بين (12-14) مرة سنوياً وهذا الدفع الضريبي كبير بسبب تعدد الازدواج الضريبي، فضلاً عن تعدد الأوجه الضريبية، أما الوقت المستغرق لدفع الضريبة يتراوح ما بين (219-324) يوم سنوياً، أما إجمالي سعر الضريبة المقطوع من أرباح الأعمال يتراوح بين (22.1% - 27.8%).

8. مؤشر التجارة عبر الحدود

يجمع هذا المؤشر المتطلبات الإجرائية الخاصة بتصدير شحنة من البضائع واستيرادها عن طريق النقل البحري ويجري تسجيل كل إجراء رسمي لتصدير البضائع واستيرادها بدءاً من الاتفاق التعاقدي بين طرفين وحتى تسليم البضائع إلى جانب الوقت والتكلفة اللازمين لإتمام تلك الصفقة، ويتم كذلك تسجيل جميع المستندات التي يطلبها التاجر لأغراض تصدير أو استيراد البضائع عبر الحدود، ويقاس هذا المؤشر ما يأتي:



جدول (10) مؤشر التجارة عبر الحدود في العراق للمدة (2010-2016)

السنة	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	الوقت اللازم لإتمام التصدير (بالأيام)	تكلفة التصدير بالدولار الأمريكي لكل حاوية	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (بالأيام)	تكلفة الاستيراد بالدولار الأمريكي لكل حاوية
2010	10	100	3700	10	100	3700
2011	10	102	3400	10	102	3400
2012	10	102	3700	10	102	3700
2013	19	112	4100	10	112	4100
2014	10	102	3400	10	101	3400
2015	10	104	3400	10	102	3400
2016	10	69	1018	10	131	644

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول أعلاه أن مؤشر التجارة عبر الحدود يتطلب عدد (10-19) مستندات لإتمام التصدير، ويحتاج ما بين (69-112) يوم لإتمام عملية التصدير، كما أن تكلفة مؤشر التجارة عبر الحدود لكل حاوية مصدرة تتراوح ما بين (3400-1018) دولار لكل حاوية، فيما مؤشر التجارة عبر الحدود يتطلب عدد (10) مستندات لإتمام عملية الاستيراد، فيما يتطلب الوقت اللازم لإتمام عملية الاستيراد ما بين (101-131) يوم، فيما تكون تكلفة الاستيراد ما بين (4100-644) دولار لكل حاوية مستوردة.

9. مؤشر إنفاذ العقود

يوضح مؤشر إنفاذ العقود مدى كفاءة الجهاز القضائي في الفصل في النزاعات تجارية، ويتم بناء البيانات من خلال تتبع النزاعات التجارية أمام المحاكم المحلية، ويقاس هذا المؤشر ما يأتي:

جدول (11) مؤشر إنفاذ العقود في العراق للمدة (2010-2016)

السنة	عدد الإجراءات	الوقت بالأيام	التكلفة (%) من قيمة الدعوى
2010	43	506	30.5
2011	47	506	31.5
2012	51	520	32.5
2013	51	520	33.0
2014	51	520	32.5
2015	43	506	30.5
2016	40	520	28.1

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول أعلاه أن مؤشر إنفاذ العقود يتطلب عدد من الإجراءات تتراوح ما بين (40-51) إجراء، أما الوقت اللازم لإنفاذ العقود تتراوح ما بين (506-520) يوم، أما التكلفة المتحققة لإنفاذ العقود تتراوح ما بين (28.1% - 33%) من قيمة الدعوى.

10. مؤشر تصفية النشاط التجاري

يقوم هذا المؤشر بدراسة الوقت والتكلفة المتعلقة بإجراء دعاوى إفلاس التي تكون مؤسسة محلية طرفاً فيها، ويقاس هذا المؤشر ما يأتي:



جدول (12) مؤشر تصفية النشاط التجاري في العراق للمدة (2010-2016)

السنة	المدة الزمنية (بالسنوات)	التكلفة (%) من قيمة الأصول	معدل استرداد الدين (سنتان عن كل دولار)
2010	غير مطبق	غير مطبق	0.0
2011	غير مطبق	غير مطبق	0.0
2012	غير مطبق	غير مطبق	0.0
2013	غير مطبق	غير مطبق	0.0
2014	غير مطبق	غير مطبق	0.0
2015	غير مطبق	غير مطبق	0.0
2016	غير مطبق	غير مطبق	1.0

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول أعلاه أن مؤشر تصفية النشاط التجاري في العراق غير مطبق، بسبب عدم وجود مؤسسات محلية وأجنبية تراعي الأنظمة والقوانين العراقية، بسبب الفساد المالي والإداري، وتداخل الملف السياسي والاقتصادي والتجاري.

سادساً: إصلاحات العراق وفق مؤشر سهولة أنشطة الأعمال

يحاول العراق إصلاح بيئة الأعمال ضمن سياسات التحول إلى اقتصاد السوق بعد عام 2003 التي اقراها قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، ويدل تصنيف الدولة على وفق هذا المؤشر الرئيس على مدى تمتع الدولة ببيئة ملائمة للأعمال وجاذبة لرأس المال، إذ تدل القيمة العليا على بيئة غير جيدة للأعمال والعكس صحيح، كما تمنح المؤشرات الفرعية أوزان متساوية، ويتم حساب المؤشر من متوسط النسب المئوية التي تسجلها الدولة في كل مؤشر فرعي⁽¹⁸⁾، إلا إن أنشطة الأعمال ظلت متخلفة ولم ترتقي إلى المستوى الذي يجعلها بيئة مؤازرة للإصلاحات النقدية والمالية، إذ احتل العراق المراتب الأخيرة ضمن مؤشرات بيئة الأعمال، بحسب التقارير الذي يصدرها البنك الدولي للمدة (2008-2016)، والذي يشمل ممارسة الأعمال في العالم، وكان عدد الدول التي شملها التقرير (20) دولة عربية وجاء ترتيب العراق بالمرتبة (19 - 20) بالنسبة للدول العربية، كما موضح بالجدول الآتي:

جدول (13) ترتيب العراق على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وفقاً للإصلاحات

السنة	عدد الإصلاحات	ترتيب العراق دولياً	ترتيب العراق عربياً
2010	1	159	20
2011	1	166	20
2012	2	164	19
2013	1	162	20
2014	0	151	20
2015	0	153	20
2016	0	151	20

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يوضح الجدول إن العراق لم يلتزم بالإصلاحات المطلوبة مما جعله يتبوأ المركز الأخير من بين الدول العربية طيلة المدة المذكورة، وهذا يرجع إلى ضعف الإجراءات الحكومية، وضعف القوانين والتشريعات،



وانتشار الفساد، وغياب الشفافية والإفصاح، مما جعل العراق ضمن مصاف الدول المتأخرة على سلم ترتيب سهولة أداء الأعمال، حيث ترتيبه ما بين المرتبة (141-161) بالنسبة لدول العالم التي بلغ عددها مابين (178-189) دولة على مستوى العالم، وكما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (14) ترتيب العراق في أنشطة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للمدة (2008-2016)

السنة	مجموع الدول	ترتيب العراق	بدء النشاط التجاري	تراخيص استخراج	توظيف العاملين	المالية تسجل	الائتمان الحصول على	المستثمرين حماية	رفع الضرائب	الحدود التجارة عبر	إفاد العقود	تصفية النشاط التجاري
2008	178	141	164	104	160	40	135	107	37	175	150	178
2009	181	152	175	111	67	43	163	113	43	178	148	181
2010	183	162	173	109	69	44	167	113	41	178	153	183
2011	183	168	175	101	70	45	171	120	50	179	150	183
2012	183	167	177	80	67	98	176	124	59	181	141	181
2013	185	165	177	84	69	100	176	128	65	179	141	183
2014	189	168	176	88	67	98	176	127	59	178	134	189
2015	189	163	144	145	102	116	180	114	57	178	119	189
2016	189	161	154	147	106	117	181	115	59	178	122	189

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنوات مختلفة.

يعكس الجدول (14) انخفاض مؤشرات بيئة الأعمال بالنسبة للاقتصاد العراقي، ف فيما يتعلق بمؤشر بدء النشاط التجاري أحلت العراق التسلسل 154 من مجموع 189 بلداً في عام 2016، أي إن العراق يقع في المراتب المتأخرة والأكثر بطئاً في تنفيذ النشاط التجاري وتسهيله، وكذلك الأكثر كلفة، إذ جاء ترتيبه بعد دولاً لا تمتلك أي موارد طبيعية مثل (موريتانيا وجزر القمر والسودان)، الأمر الذي يضع كثيراً من التساؤلات والاستغراب من هذا المشهد الاقتصادي المتردي، وفيما يتعلق بمؤشر التجارة عبر الحدود، فقد كان تسلسله في المرتبة الأخيرة لدول العالم والتي بلغت (178) للأعوام 2015 و 2016، ومؤشر تصفية النشاط التجاري يقع العراق في المرتبة (189) في المرتبة الأخيرة، مما يدل على ضعف البيئة المصرفية، وتدني المعلومات الائتمانية، فضلاً عن ضعف البنية التحتية المالية، كما أن (نقص المعلومات والضمانات الرهنية والحقوق) تشكل عائقاً أمام رفع كفاءة مؤسسات التمويل، وكذلك يفقر البلد إلى المؤسسات والكوادر الكفوءة لتسهيل تجارة الصادرات والاستيرادات وإدارتها، وعدم وجود أنظمة الكترونية لتبادل المعلومات، وتدني مستوى البنية التحتية للمؤسسات، كالطاقة الكهربائية والمرافق الحديثة وشبكة الاتصالات والمعلومات الكفوءة، كل هذه المعوقات ساهمت بعدم خلق بيئة استثمارية مستقرة وفاعلة، نتيجةً لتشوّه المؤسسات العامة والخاصة، إضافةً إلى استغلال النفوذ السياسي في توجيه السياسات الاقتصادية، كما إن ضعف المؤسسات القانونية والقضائية في تنفيذ إجراءاتها، يعد عاملاً محدداً لخلق بيئة الأعمال، وتدفق الاستثمار الأجنبي الوارد والصادر المباشر.

إن وضع العراق في مؤشر سهولة الأعمال يستدعي العمل على إيجاد نقاط الضعف الأساسية في هذا المؤشر ومحاولة معالجتها، وقد تمثلت نقاط الضعف الأساسية في مؤشرات (تأسيس الكيان القانوني



للمشروع وتصفية المشروع وإنفاذ العقود والحصول على الائتمان المصرفي والملكية) وبما أن هذه المؤشرات تخص عمل القطاع الخاص، فإن تحسين وضع العراق في هذه المؤشرات يستدعي إتباع العديد من السياسات التي تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وأهمها الإصلاح القانوني والتنظيمي في جميع الجوانب المرتبطة بعمل هذا القطاع، وكذلك الحاجة إلى القضاء على الكثير من الأسباب المؤدية إلى فشل السوق⁽¹⁹⁾، إذ يتطلب النمو الاقتصادي مؤسسات فعالة تيسر اخذ الموافقات والتراخيص لتنفيذ الأعمال.

ولكي يتسنى لأية دولة توفير بيئة عمل صالحة يجب أن يكون لديها مؤسسات تضمن النظام العام والسلامة، مع الحد نسبياً من الفساد وإشاعة الإحساس بالأمن الذي يحافظ أو يجذب الآخرين إليها من الخارج، كما يستلزم الأمر وجود مؤسسات قضائية قوية ومحترمة تؤسس لسيادة القانون وتقضي بين المتنازعين، وتسمح بوجود نظام تحكيم فعال، وتضمن تنفيذ العقود. ومن المهم جداً إصلاح الإطار التشريعي للأعمال من خلال القضاء على الروتين وإلغاء وتعديل المئات من الإجراءات والقوانين واللوائح المعمول بها حالياً والتي نسبة كبيرة منها قد عفا عليها الزمن أو مكررة أو زائدة عن الحاجة أو متضاربة مع قوانين ولوائح أخرى، واستبدالها بقوانين وإجراءات ولوائح تلائم المرحلة الحالية وتساهم برفع تصنيف العراق في مؤشر سهولة الأعمال ومؤشرات الاستثمار العالمية.

الاستنتاجات:

1. وجود تعقيدات في طول مدة الإجراءات الحكومية وتعددتها على مستوى الأعمال، مما يدفع برجال الأعمال بالعزوف عن الاستثمار في العراق.
2. ضعف قاعدة القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب متغيرات السوق وعدم الاستفادة من عناصر المنافسة للانتقال بين الأسواق الخارجية.
3. ضعف أطر الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني والإداري في العراق.
4. ضعف القوانين وتصادم صلاحيات الوزارات في مما صلاحياتها تقف في مقدمة المشاكل التي تواجهه ممارسة أنشطة الأعمال.
5. تعرض القطاع الخاص إلى هزات وتقلبات نتيجةً لسياسات اقتصادية خاطئة، ساهمت في تفكيك نمط ملكيته، وأبعدته عن ممارسة الأنشطة التجارية المنوطة به، وأصبح القطاع الخاص يعمل تحت وصاية القطاع العام.

المقترحات:

1. العمل على معالجة الإرباك في السياسة التشريعية، من خلال تمكين مجلس شورى الدولة من معالجة التعارض والتصادم الحاصل بين وزارات الدولة، التي تشكل العائق الأكبر أمام بدء النشاط التجاري.
2. ضرورة إبعاد القطاع الخاص عن وصاية القطاع العام، والعمل على حل الاختناقات القائمة في القطاع الخاص، من خلال تقديم الدعم المالي والفني.



3. ضرورة تنويع هيكلية الاقتصاد وتنويع النشاط الاقتصادي، لكي يتمكن قطاع الأعمال بالاستثمار أكثر فأكثر في القطاعات المختلفة.
4. ضرورة التأكيد على دور الدولة في الإصلاح الاقتصادي لدعم اتجاهات اقتصاد السوق وبناء قواعده وإقرار وإنفاذ القوانين.
5. تبني الدولة لبرنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، واستخدام منتجاتها لضمان الجانب التسويقي، من خلال تقديم الإعانات والامتيازات والإعفاءات التي تساهم على تشجيع الإنتاج لهذه المشروعات.

المصادر

1. د. أحمد عمر الراوي، الاستثمار الخاص ودوره في عملية الإصلاح الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 15، العدد 55، بدون طبعة.
2. د. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، دار المواهب للطباعة، الطبعة الأولى، النجف الاشرف، 2011.
3. حميد عبد الحسين العقابي، دراسة الواقع الاقتصادي والاستثماري في العراق في ظل المرحلة الحالية، مركز العراق للدراسات، 2006.
4. د. سيمون وايت، المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في العراق - تحليل مسحي، تطوير القطاع الخاص - العراق، منظمة العمل الدولية الإقليمية للدول العربية، أكتوبر، 2012.
5. د. عبد علي كاظم المعموري، السياسات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003، الأعمال الكاملة للموسم الثقافي الثالث لكلية العلوم السياسية، جامعة النهرين للفترة 7 تشرين الثاني - 24 كانون الأول 2009، بغداد، 2010.
6. عبد المطلب حميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
7. عبد الوهاب ألكبسي، الكسندر شكولنيف، الاستثمار في العراق وإعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد العراقي-وجهات نظر رجال الأعمال بشأن الإصلاح القانوني والتنظيمي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2006.
8. هاشم محمد العركوب، الاقتصاد غير الرسمي في بلدان الجوار العراقي، نشرة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد الثاني، حزيران 2011.
9. د. هناء عبد الغفار السامرائي، ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق، مركز العراق للدراسات، 2006.

النشرات والتقارير المحلية والدولية

1. تقرير دراسة أنشطة الأعمال، التقرير الخاص بمجموعة البنك الدولي لعام 2014.
2. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2007.
3. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2014.
4. ممارسة أنشطة الأعمال، التقرير الخاص بمجموعة البنك الدولي لعام 2014.
5. منظمة الشفافية الدولية، تقارير لسنوات مختلفة (2006 - 2015).
6. World bank : "Doing business 2009-country profil for Iraq," Washington, DC, 2009.



7. "Washington,DC,2013. country profil for Iraq – 2013 business Doing ": World bank

شبكة الانترنت

- 1- تقرير الفساد العالمي 2011، متاح على الرابط : www.egycofi.org.eg
- 2- تقرير منظمة الشفافية الدولية للسنوات (2012-2016) متاح على الرابط: www.iraqicp.com

الهوامش

- (1) حميد عبد الحسين العقابي، دراسة الواقع الاقتصادي والاستثماري في العراق في ظل المرحلة الحالية، مركز العراق للدراسات، 2006، ص 163.
- (2) للمزيد كذلك أنظر:- عبد المطلب حميد، دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 68-69.
- (3) د. أحمد عمر الراوي، الاستثمار الخاص ودوره في عملية الإصلاح الاقتصادي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 15، العدد 55، بدون طبعة، ص 128.
- (4) د. هناء عبد الغفار السامرائي، ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق، مركز العراق للدراسات، 2006، ص 9.
- (5) د. أحمد عمر الراوي، مصدر سابق، 129.
- (6) د. عبد علي كاظم المعموري، السياسات الاقتصادية في العراق بعد عام 2003، الأعمال الكاملة للموسم الثقافي الثالث لكلية العلوم السياسية، جامعة النهرين للفترة 7 تشرين الثاني – 24 كانون الأول 2009، بغداد، 2010، ص 23.
- (7) د. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، دار المواهب للطباعة، الطبعة الأولى، النجف الاشرف، 2011، ص 247.
- (8) د. أديب قاسم شندي، المصدر السابق، ص 323.
- (9) د. سيمون وايت، المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في العراق - تحليل مسحي، تطوير القطاع الخاص - العراق، منظمة العمل الدولية الإقليمية للدول العربية، أكتوبر، 2012، ص 5.
- (10) منظمة الشفافية الدولية، تقارير لسنوات مختلفة (2006-2015).
- (11) د. سيمون وايت، المصدر السابق، ص 12.
- (12) عبد الوهاب ألكبسي، الكسندر شكولنيف، الاستثمار في العراق وإعطاء الدفعة الأولى للاقتصاد العراقي-وجهات نظر رجال الأعمال بشأن الإصلاح القانوني والتنظيمي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2006، ص 5.
- (13) للمزيد أنظر:- هاشم محمد العركوب، الاقتصاد غير الرسمي في بلدان الجوار العراقي، نشرة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد الثاني، حزيران 2011، ص 3.
- (14) تقرير دراسة أنشطة الأعمال، التقرير الخاص بمجموعة البنك الدولي لعام 2014، ص 2.
- (15) World bank : "Doing business 2009-country profil for Iraq," Washington,DC,2009,p6
- (16) تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2014، ص 22.
- (17) تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2007، ص 77.
- (18) World bank : "Doing business ,2013 ,DC.p.7.
- (19) حميد عبد الحسين العقابي، المصدر السابق، ص 18.